عبد العزيز فيلالي

جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، ١٨٣٠ ـ ١٨٥٠

(عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢). ١٦٠ ص.

محمد سيف الإسلام بوفلاقة(*)
كلية الآداب، جامعة عنابة ـ الجزائر.

ـ ١ ـ

يؤكد العلامة الشيخ محمد الصالح الصديق أن «ما لاقاه الشعب الجزائري خلال الاحتلال، وخلال ثورته المجيدة، من أنواع الظلم والقهر، ومن أنواع التنكيل، والتعذيب، سيظلّ قوة موحّدة، وطاقة دافعة تواجه كل ما يمسّ بكرامة الوطن. وإذا كان الإيمان القوي، والوطنية الصادقة، والوفاء لثوابت الأمة هو الذي جعل أبطال وبطلات ثورة التحرير يستميتون دفاعاً عن الوطن، وجعل الشعب الجزائري بمختلف فئاته يصمد أمام فظاعة التعذيب، فإن هذه المعاني، وهذه القيم أيضاً، هي التي دفعت وتدفع رجال الفكر والقلم إلى التذكير بتلك البطولات والمواقف التي غيّرت مجرى التاريخ في الجزائر، بل في شمال أفريقيا كلها... ويحاولون بكل ذلك تربية النشء على تلك القيم والمبادئ والأخلاق، حتى تتناسل عنه أجيال تحسّ بآمال الشعب وآلامه، وتموت فداءً له إذا تطلّب الأمر ذلك».

وفي هذا المقام، نقرأ كتاب **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، ١٨٣٠ ـ ١٨٥٠**، حيث يسعى مؤلفه د. عبد العزيز فيلالي، الأستاذ في جامعة منتوري بقسنطينة، ورئيس جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سابقاً، ورئيس مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، وصاحب الكثير من المنجزات العلمية والتاريخية المتميّزة، إلى كشف النقاب عن جرائم الاستعمار الفرنسي، وإلقاء الضوء على فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٨٣٠ و١٨٥٠. يقول د. عبد العزيز فيلالي عن مؤلفه هذا: «قسمت البحث إلى قسمين رئيسيين: القسم **الأول** يشتمل على جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر من حرب صليبية وحرب عنصرية وإبادة جماعية، وتدمير القرى والمداشر، وحرب

(*) البريد الإلكتروني: saifalislamsaad@yahoo.fr.

المحرقة، وتعذيب الأسرى، وقتل الجرحى، وهي أعمال تعدّ من الجرائم ضد البشرية الموثقة في قوانين الأمم المتحدة وبروتوكولاتها. أما القسم **الثاني** فيتضمّن الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، وما نتج منه من تقتيل وتدمير للمنشآت وتشريد للأهالي واغتصاب للنساء والممتلكات، كما تضمّن البحث الوقوف أمام المقاومة العنيدة التي أبداها سكان هذه المدينة العتيقة، ويشتمل البحث على خرائط وصور تؤكد ما جاء في المتن من إشارات أحداث عنيفة وحرب مدمّرة. وقد حاولت أن أحشد الشواهد التاريخية في هذا البحث، وتحليلها واستقرائها واستنباط معانيها من النصوص والوثائق الفرنسية والجزائرية المعاصرة للحدث، لأضع القارئ في الصورة المعاصرة لها».

أمّا في مقدمة الكتاب، فيتحدث المؤلف عن الجهود التي بذلت لمطالبة الدولة الفرنسية بالإقرار بما اقترفه جيشها وحكومته من تقتيل وتشريد وإبادة، والاعتراف بجرائمه الكثيرة والمتنوعة في الحقبة الممتدة ما بين ٥ تموز/يوليو ١٨٣٠ و٥ تموز/يوليو ١٩٦٢.

ويرى د. عبد العزيز فيلالي أن المحاولات التي بذلت من قبل شخصيات وطنية وهيئات مستقلة ومؤسسات رسمية، كالبرلمان الذي وضع مشروعاً لقانون يتضمن «تجريم الاستعمار» الفرنسي بحكم احتلاله للجزائر طيلة قرن وثلث قرن من الزمن، لم تجد التعضيد الكافي والعناية الخاصة والآذان الصاغية، وقد ظلّ (المشروع) حبراً على ورق يراوح مكانه بين أروقة البرلمان وأروقة الحكومة عدة سنوات، في حين أن الحكومة الفرنسية لم تتردّد في حسم موقفها، وفاجأت الجميع، حيث تم إصدار قانون مضاد يمجّد الاستعمار يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥. يقول المؤلف: «مهما قدمت الحكومة الفرنسية من قوانين، ومهما تباهت بماضيها الاستعماري وبحضارتها، فإن ذلك لا يسقط التهمة الموجّهة إلى الاستعمار، لأنها واضحة وثابتة ومؤكدة في تصريحات وتقارير ضباطها ووزرائها وساستها ومثقفيها، مدوّنة ومنشورة في المؤلفات الفرنسية، ومحفوظة في أرشيفات كلّ من الحكومة وجيشها، والبرلمان الفرنسي، وكذا عند الجزائريين الذين عاصروا الحدث وعاشوا أهواله». إن «هذه الوثائق جميعها، شاهد عيان وقرائن دامغة تفصح عن الجرائم المتنوعة والمتعددة المرتكبة في حق الأمة الجزائرية الآمنة في وطنها، وقد تعرضت للعدوان والظلم والطغيان والتصفية الجسدية بهدف الاستيطان» (ص ١٠).

ويقدم المؤلف رؤيته في هذه المسألة، فيقول: «إن خوض هذه الحرب الشاملة لعشرات السنوات بعيدة الأثر في نفوس أهل الجزائر، مليئة بالدروس والعبر والعظات، يتطلب من الباحثين والدارسين إدراكها والتأمل فيها من جديد، وإعادة النظر في دراسة أحداثها، والبحث المعمّق في مسيرتها في كل عصر، ولا سيما بعد اكتشاف وثائق ونصوص جديدة، حتى نستفيد من أخطاء الماضي ونتجنّبها، ونواجه أخطار الحاضر وتحدياته ونتفاداها، ونرسم خريطة طريق للمستقبل، وبذلك نحافظ على حقوقنا وحريتنا وكياننا واستقلالنا في هذا العالم المضطرب، ونضمن لأبنائنا الحياة الحرة الكريمة

الآمنة». ويذهب د. عبد العزيز فيلالي إلى أن البحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر والكتابة فيه والغوص في جوانبه المتعددة من الصعوبة بمكان، لافتقاره إلى المصادر الوطنية الأساسية، ولا سيما فترة الاستعمار الفرنسي التي دوّنها رعيل من المؤرخين الذين عاصروا فترة الاحتلال، وتعاونوا معه، وتفاعلوا مع التوسع والاستيطان، وكانوا في خدمته.

ولم يغفل الأستاذ الباحث عن جيلين من المؤرخين الفرنسيين ظهرا بعد الفترة الاستعمارية، وهو ـ كما يرى ـ أقل عنصرية، بل منهم من كان موضوعياً في بعض الأحيان، وقد أظهر هذا الجيل بشاعة الاستعمار وجرائمه وأفعاله اللاإنسانية.

ـ ٢ ـ

مهّد المؤلف لـ **القسم الأول** من الكتاب بالحديث عن أسباب الاحتلال ودوافعه، وأشار إلى أن الدولة الفرنسية في الجزائر تأسست على المصالح الاقتصادية والسياسية، وانطوت، أيضاً، على المقوّمات الصليبية والعنصرية. واستشهد بالكثير من الأقوال التي تؤكد هذا الأمر، من بينها قول الجنرال بيجو إلى القسيس بريمو أمام أطفال الجزائر اليتامى: «حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين، فإذا فعلت ذلك، فلن يعودوا إلى دينهم، ولن يطلقوا علينا النار»، وقوله أيضاً عن أهل الجزائر بأنهم حيوانات يشبهون «ابن آوى»، ويجب إحراقهم في الكهوف التي يختبئون فيها، كما يرى ضرورة تدمير الجنسية العربية.

وتحت عنوان «حرب المحرقة»، أورد المؤلف مجموعة من الاعترافات عن الجرائم المرتكبة في تلك الفترة، حيث يعترف الجنرال كافياك بجريمة إبادة قبيلة بني صبيح عام ١٨٤٤ في الشلف، بحيث اختفت هذه القبيلة بكل ما تملك من متاع وحيوان، فقد لجأت إلى مغارة خوفاً من بطش العدو، لكن هذا الأخير لم يرحمهم، فجمع لهم الحطب، وسدّ به فوهة المغارة، وأضرم النار فيها، فمات الجميع خنقاً بالدخان، وخنقاً بالنار.

ويذكر المؤلف أن الوثائق الفرنسية تشير إلى محرقة أخرى في مغارة الفراشيش في ناحية الظهرة في شهر حزيران/يونيو ١٨٤٥، ارتكبها العقيد بلسييه المكلف بمطاردة أولاد رياح، وهي قبيلة لم يتم إخضاعها للسلطة الفرنسية، لأن مواقع تواجدها تشتمل على كهوف ومغاور عديدة صعبة المنال. كان عدد أفراد القبيلة يزيد على ألف نسمة من الرجال والأطفال والنساء مع ما يملكون من قطعان الغنم، وبعد حصارهم داخل المغارة لم يتوان الكولونيل عن إضرام النار في فوهات المغارة، فكانت النتيجة ألف ضحية، بحسب ضابط إسباني كان حاضراً هذا المشهد، وقد أعدموا جميعاً في هذه المحرقة.

وقد ندّدت بعض الصحف الفرنسية بهذه العملية التي أبادت قبيلة بأكملها داخل كهف لجأت للاحتماء به خوفاً من رصاص العدو، لكن وزير الحربية الفرنسي المارشال سولت دافع عن العقيد بلسييه وعن تصرفاته، وقال إنه «لو كان مكانه لفعل أكثر من ذلك». كما دافع عنه الجنرال بيجو وهنأه على ما فعل. لقد كان المشهد مرعباً، فكل الجثث كانت عارية مستلقية في أوضاع تدل على الآلام الفظيعة التي عاناها «المطاردون» قبل أن يلفظوا أنفاسهم، وعلى الرغم من ذلك لم يستسلموا للعدو» (ص ٤٢). كما أن كارنوبير أعاد الكرة

واقترف الجريمة نفسها في السنة نفسها (١٨٤٥) حينما جمع الأهالي ووضعهم في مغارة وأضرم النار فيها، فأتت عليهم جميعاً في محرقة بشعة، وصفها أحد القادة بأنها مقبرة جماعية مغلقة، وفي داخلها ما يزيد على خمسمئة جثة. ولم تمض إلا بضعة أشهر على هذه الجريمة حتى قام سانت آرنو بمحرقة أخرى في كهف اختبأ فيه مئات من الأهالي العزل. ويذكر منتانياك الجرائم التي ارتكبها في حملته على مدينة معسكر، فيقول: «لا يمكن تصوّر ما فعلناه بأولئك السكان المساكين. لقد حرمناهم مدة أربعة أشهر من كل وسائل العيش، فلم يتمكّنوا من حصاد قمحهم وشعيرهم، وأخذنا منهم مواشيهم وأفرشتهم وخيامهم ومواعينهم، أي أننا أخذنا كل شيء يملكونه» (ص ٤٣).

يذكر المؤلف أن الجيش الفرنسي قد استعمل كل أنواع التعذيب المعروف آنذاك في حق الأسرى لاستنطاقهم وانتزاع المعلومات منهم، ولم يتورّع الجنود في التوسع في هذه الوسيلة كعقاب، حيث استعملوا الهراوات والعصي والسيوف والبنادق والسلاسل وقضبان الحديد والتجويع إلى حدّ الموت، وقطع بعض الأعضاء من أجسام الأسرى، كالرؤوس والآذان. وقد قدم المؤلف مثالاً على التعذيب والتنكيل بما حصل في واحة الزعاطشة، حيث أقدم الجيش الفرنسي على إبادة جميع سكان الواحة الذين كبّدوا العدو ما يزيد على ١٥٠٠ جندي ما بين قتيل وجريح. لذلك قام الجنرال هربيون بالانتقام منهم بمحاصرة الواحة لمدة شهرين، وبعدها شرع الجنود في اصطياد الرجال والنساء والأطفال. ووفق ما ذكره بوديكور الذي شاهد المعارك التي حصلت في تلك الواحة، فقد قام الجنود تحت نشوة الانتصار بمطاردة المساكين الذين لم يتمكّنوا من الفرار، فرأى أحدهم يتلهّى بقطع ثدي امرأة، وهي تتضرع طالبة الرحمة، ويعذّبها إلى أن تموت من شدة التعذيب، ورأى آخر يلتقط طفلاً صغيراً من رجليه ويهرس رأسه على الحائط فيتناثر مخّه. وقد بلغ عدد القتلى من الجزائريين أكثر من ٨٠٠ شخص خلال تلك المعارك، وتم قطع ١٠ آلاف نخلة، وشنق ١٥٠٠ من الجزائريين أمام الملأ. ونصب القائد الفرنسي مقصلة على باب معسكره، ورفع ثلاثة رؤوس وعلقها مقطوعة، وهي رأس الشيخ بوزيان، ورأس ابنه، ورأس الحاج موسى الدرقاوي. ووفق ما أورده مؤلف الكتاب، وأشار إليه بوديكور عن غزو منطقة القبائل، فقد «تم فيها تدمير القرى والمداشر تدميراً كاملاً، لم تمنع منهم حتى الأشجار والحيوانات؛ قطعوا ما يزيد على ١٨,٠٠٠ شجرة من شجر الزيتون، وأحرقوا المنازل، وقتلوا النساء والأطفال والشيوخ ونكّلوا بجثثهم، وقاموا بأفعال أخرى»، كما يذكر بورديكور، لا يتحمّلها العقل السليم، بل كان بعض الجنود يستحون من الفضائح التي يرتكبونها. وكان منتانياك قد أصدر أوامر صارمة إلى جنوده معاقباً كل من لا يمتثل لها أو لا يطبّقها، وهي عدم استبقاء أي عربي على قيد الحياة، ويعني ذلك أنه لا يريد الأسرى.

وقد اطّلع أحد النواب على أمرية عسكرية صدرت عام ١٨٣٧ تتضمّن طرد الأهالي وتهجيرهم وتعذيبهم ووسائل أخرى لا يمكن النطق بها. فكل طابور من

طوابير الجيش الفرنسي يزرع الرعب والدمار بقتل الرجال والنساء والأطفال، وخطف المواشي وتفريغ المخازن وحرق الأشجار. وامتدت هذه الانتهاكات والجرائم إلى قبور الموتى، القدماء منهم والجدد، وهي رموز أساسية لها حرمتها وقدسيتها الإنسانية والسماوية، فقاموا بتدنيسها، فكانت شواهد القبور والأحجار التي بنيت بها موادَّ استخدموها في بناء المساكن والمطاحن. كما كانوا ينبشونها ويستخرجون منها الجماجم والعظام والبقايا البشرية الأخرى، ويبيعونها إلى من يأخذها إلى فرنسا في السفن، وهناك يستخدمونها في صناعة «الفحم الحيواني»، وهو فحم يتم الحصول عليه بإحراق العظام البشرية في مكان مغلق، ويستخدم بعدها في الصناعة لإزالة الألوان عن المواد العضوية والتقليص من بعض الأكسيدات، كما يُستخدم في تكرير السكر وصناعته. وعندما اطلع الأمير عبد القادر على ذلك، منع استيراد السكر من فرنسا، ونهى عن استعماله (ص ٤٥ ـ ٤٦).

في ختام هذا القسم، أشار د. عبد العزيز فيلالي إلى أن الجيش الفرنسي لم يلتزم بالمعاهدة أو الاتفاقية التي أبرمت بين الداي حسين والمارشال دي بورمون يوم ٥ تموز/ يوليو ١٨٣٠ التي سلّم بمقتضاها الداي مدينة الجزائر وما جاورها إلى القائد الفرنسي، فقد قام الفرنسيون بالاستيلاء على كل ما وجدوه، واعتبروه غنيمة حرب، وأباحوا المدينة للنهب والاغتصاب، حيث تم الاستيلاء على خزينة الداي وأملاكه، وأملاك الأتراك، وامتدت أيديهم إلى الأوقاف، كما اغتصبوا القصور والدور في المدينة، واستولوا على الزوايا والمساجد، وحوّلوا بعضها إلى كنائس، وجعلوا البعض الآخر مساكن ومستشفيات لجنودهم، كما هدموا الكثير منها، وأخذوا الأبواب والمنابر والقناديل والأفرشة والألواح والزليج إلى منازلهم، إضافة إلى أنهم لم يتورّعوا عن الاستيلاء على الأراضي المخصّصة للمقابر وأضرحة الأولياء الصالحين وأملاك القبائل والعشائر وطردهم منها.

وقد جاء في تقرير اللجنة الأفريقية لعام ١٨٣٣ إلى الحكومة الفرنسية الذي أشار إلى الضرر الذي أصاب المجتمع الجزائري من جراء الاحتلال: «لقد حطّمنا ممتلكات المؤسسات الدينية، وجرّدنا السكان الذين وعدناهم باحترام الحريات الأساسية وعدم المساس بها والحفاظ على المقدسات، فأخذنا الممتلكات الخاصة والعامة بدون تعويض، وذبحنا أناساً كانوا يحملون عهد الأمان، وحاكمنا رجالاً يتمتعون بسمعة القديسين ـ الفقهاء ـ في بلادهم. كانوا شجعاناً لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين».

أورد د. عبد العزيز فيلالي الكثير من الشهادات التي تؤكد الجرائم الفظيعة المرتكبة، حيث صرّح أحد النواب الفرنسيين أن مدينة وهران كانت جميلة البناء تشتمل على بنايات وقصور كبيرة، فلما دخلها الجيش الفرنسي أصبحت خراباً بسبب الأعمال الوحشية التي فاقت خراب الزلزال الذي أصابها عقب جلاء الإسبان منها، وأشار إلى أن الجيش الفرنسي أحرق مئات الآلاف من أشجار الزيتون وغيرها في المنطقة.

وقد ندّد أحد النواب بانتهاك حقوق الإنسان في الجزائر، وتهديم أكثر من ٦٠

مسجداً جامعاً، وتخريب نحو ١٠ مساجد أخرى، وتدمير ما يزيد على تسعين منزلاً في الجزائر العاصمة، من غير إعلام أهلها أو مخابرتهم، ومن غير دفع التعويض لهم. كما يذهب أحد الكتّاب إلى أنه لم يبق من ١٦٦ صرحاً دينياً وثقافياً في مدينة الجزائر إلا نحو ٢١ فقط في يد الجزائريين، أي اغتصب منهم نحو ١٤٥ صرحاً دينياً وثقافياً.

- ٣ -

وفي ما يتصل بالاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، فقد خصّص المؤلف **القسم الثاني** من الكتاب له، متحدثاً عن الملحمة الأولى والملحمة الثانية، مشيراً إلى ما عاشته المدينة من ويلات بعد احتلالها، حيث بدأت عمليات النهب والاغتصاب بعد سقوطها. وهذا ما أكده د. سديو الذي قال: «كان الفرنسيون ينهبون متاع الناس ويسلبونهم من غير تمييز بين الشيوخ المسنين أو الأطفال. وعندما يستولون على أحد المنازل، فإنهم يدمغون بابه بجواز مرور، ثم يحكمون غلقه من الداخل ويختبئون داخل المنزل، ويكسرون أقفال الصناديق، ولا يتركون متاعاً إلا ويفتشونه، ثم يشرعون بهدوء تام في حمل ما يروق لهم، وقد وصل بهم الأمر إلى حمل هذه الأشياء والأمتعة، وأقاموا بها نوعاً من الأسواق الخاصة يبيعون فيها ما سلبوه من السكان ويتبادلون بعضها. وقد تبيّن في ما بعد أن أوفر الغنائم والأساليب وأغلاها ثمناً كانت من نصيب قيادة الجيش وضباط الأركان. فقد استولى الجنود على كل شيء، بحيث سكن الضباط في المنازل الفخمة، وأقام الجنود في بقية الدور والبيوت».

ومن بين الشهادات التي أشارت إلى مقاومة السكان بطش وجرائم الجيش الفرنسي، قول سانت آرنو: «لقد نلت شرف المساهمة في الهجوم على قسنطينة، ولكن لا مناص من التنويه بالمقاومة التي أبداها أهل المدينة، ولا يمكن تصور ما أصابنا، إنه أسوأ ما في الدنيا من أهوال ومن مشاهد مروّعة، وهذا هو رأي محاربي الجيش الإمبراطوري القدماء، وهو أن المقاومة الشرسة التي واجهتنا تستحق التنويه».

كما أعجب فالي بصمود أهالي قسنطينة وبقائدهم ابن عيسى قائلاً: «أظهر مهارة وشجاعة نادرتين في دفاعه عن مدينة قسنطينة»، ووصفه بأنه رجل يتمتع بتفوّق حقيقي □